The British-Ottoman Conflict in Arabian Peninsula in the Nineteenth Century

Dr. Aiman sallat*

(Received 11 / 9 / 2023. Accepted 31 / 10 / 2023)

□ ABSTRACT □

The Arabian Peninsula has been subject to Ottoman occupation since the sixteenth century AD, but the Ottoman presence there was subjected to violent tremors during the first Ottoman era.The Ottoman forces left Yemen after the revolution of its people in 1635, and the Ottoman rule collapsed in Al-Ahsa and eastern Arabia in 1670.To a purely nominal sovereignty and influence moved to the Sharif of Mecca, in addition to that the Ottoman Empire did not control during the first Ottoman era the center of the Arabian Peninsula, and the Sublime Porte contented itself with the exercise of nominal sovereignty over the tribes of Najd and Shammar. Britain found in the decline of the Ottoman influence in the Arabian Peninsula an opportunity to penetrate the Arabian Gulf. Therefore, it has given this region great attention since the seventeenth century, for economic, political and military motives, which are extremely important factors at all times in relation to the British strategy.Britain was able to get rid of all its European competitors in the Persian Gulf, but the nineteenth century witnessed a strong return of the Ottoman Empire to the Persian Gulf, taking advantage of the vacuum created by the withdrawal of Muhammad Ali Pasha.successive successive policies in Europe, and the new Ottoman policy led to a clash with British interests in the Persian Gulf, to begin a new chapter of the British-Ottoman conflict there that had the greatest impact in redistributing influence and loyalties in the Arabian Peninsula.

Keywords: the Ottoman Empire - Britain - the Arabian Peninsula - the Arabian Gulf - Muhammad Ali Pasha -Hijaz

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

* **Associate Professor - Faculty of Arts and Human Sciences - Tishreen University- Lattakia-Syria.**

الصراع البريطاني – العثماني في شبه الجزيرة العربية في القرن التاسع عشر

د. **أيمن صلاط***

(تاريخ الإيداع 11 / 9 / 2023. قبل للنشر في 31 / 10 / 2023)

□ ملخّص □

خضعت الجزيرة العربية للاحتلال العثماني منذ القرن السادس عشر الميلادي / العاشر الهجري، لكن الوجود العثماني هناك تعرض لهزات عنيفة إبان العصر العثماني الأول فقد رحلت القوات العثمانية عن اليمن بعد ثورة أهلها عام 1635 وانهار الحكم العثماني في الأحساء وشرقي الجزيرة العربية عام 1670 كما تحولت السيادة العثمانية في الحجاز تدريجيا إلى سيادة اسمية بحتة وانتقل النفوذ إلى شريف مكة، وفضلا عن ذلك لم تسيطر الدولة العثمانية خلال العصر العثماني الأول على وسط شبه الجزيرة العربية، واكتفى الباب العالي بممارسة سيادة اسمية على قبائل نجد وشمر.

وجدت بريطانيا في انحسار النفوذ العثماني في الجزيرة العربية فرصة للتغلغل في الخليج العربي لذلك أولت هذه المنطقة اهتماماً بالغاً منذ القرن السابع عشر / الحادي عشر الهجري وذلك لدوافع اقتصادية وسياسية وعسكرية، وهي عوامل بالغة الأهمية في كل الأوقات بالنسبة للاستراتيجية البريطانية. استطاعت بريطانيا التخلص من جميع منافسيها الأوروبيين في الخليج العربي، لكن القرن التاسع عشر / الثالث عشر الهجري شهد عودة قوية للدولة العثمانية إلى الخليج العربي مستغلة الفراغ الذي أحدثه انسحاب محمد علي باشا، وقد مثّل تولي مدحت باشا ولاية العراق فرصة للباب العلي لتحقيق أهدافه التوسعية في الخليج العربي بعد هزائمه المتتالية في أوروبا، وقد أدت السياسة العثمانية الجديدة إلى الصدام مع المصالح البريطانية في الخليج العربي ليبدأ فصل جديد من الصراع البريطاني – العثماني هناك كان له أكبر الأثر في إعادة توزيع النفوذ والولاءات في الجزيرة العربية.

الكلمات المفتاحية: الدولة العثمانية – بريطانيا – الجزيرة العربية – الخليج العربي – محمد علي باشا – الحجاز

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين– سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY–NC–SA 04

*أستاذ مساعد– كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

مقدمة:

خضعت الجزيرة العربية للاحتلال العثماني منذ القرن السادس عشر الميلادي / العاشر الهجري، لكن الوجود العثماني في الجزيرة العربية تعرض لهزات عنيفة إبان العصر العثماني الأول فقد رحلت القوات العثمانية عن اليمن بعد ثورة أهلها عام 1635 وانهار الحكم العثماني في الأحساء وشرقي الجزيرة العربية عام 1670 كما تحولت السيادة العثمانية في الحجاز تدريجيا إلى سيادة اسمية بحتة وانتقل النفوذ إلى شريف مكة. وفضلا عن ذلك لم تسيطر الدولة العثمانية خلال العصر العثماني الأول على وسط شبه الجزيرة العربية، واكتفى الباب العالي بممارسة سيادة اسمية على قبائل نجد وشمر.

وجدت بريطانيا في انحسار النفوذ العثماني في الجزيرة العربية فرصة للتغلغل في الخليج العربي لذلك أولت هذه المنطقة اهتماماً بالغاً منذ القرن السابع عشر / الحادي عشر الهجري وذلك لدوافع اقتصادية وسياسية وعسكرية، وهي عوامل متفاعلة ومتلازمه ومتساوية الأهمية في كل الأوقات بالنسبة للإستراتيجية البريطانية، فقد أصبحت هذه الدوافع أو المصالح ذات اعتبارات كبيرة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر / الثاني عشر والثالث عشر الهجريين إذ كانت منطقة الخليج العربي سوقاً مهمة للتجارة البريطانية كما أن الخليج العربي يتمتع بأهمية موقعه بالنسبة للطرق التجارية التي تربط بريطانيا بمستعمراتها لاسيماالهند التي تعد أغنى المستعمرات البريطانية.

استطاعت بريطانيا التخلص من جميع منافسيها الأوروبيين في الخليج العربي، لكن القرن التاسع عشر / الثالث عشر الهجري شهد عودة قوية للدولة العثمانية إلى الخليج العربي مستغلة الفراغ الذي أحدثه انسحاب محمد علي باشا[1]، وقد مثّل تولي مدحت باشا ولاية العراق – وهو الطموح والإصلاحي والمؤمن بضرورة توسيع نفوذ الدولة العثمانية في الخليج العربي – فرصة للباب العلي لتحقيق أهدافه التوسعية في الخليج العربي بعد هزائمه المتتالية في أوروبا، وقد أدت السياسة العثمانية الجديدة إلى الصدام مع المصالح البريطانية في الخليج العربي ليبدأ فصل جديد من الصراع البريطاني – العثماني هناك كان له أكبر الأثر في إعادة توزيع النفوذ والولاءات في الجزيرة العربية.

أهمية البحث وأهدافه

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في انه يحاول دراسة مرحلة مفصلية من تاريخ الدولة العثمانية والمتمثلة بعودة الدولة العثمانية إلى الخليج العربي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر / الثالث عشر الهجري بهدف إعادة بسط نفوذها وسيطرتها في منطقة حيوية جدا بالنسبة لبريطانيا التي تهيمن على الساحل الغربي للخليج العربي وساحل عمان، وهو ما يضيف بعداً آخر لأهمية الدراسة بسبب إدراك الدولة العثمانية لحتمية المواجهة مع الانكليز في سبيل تحقيق أهدافها من اندفاعتها الجديد باتجاه الخليج العربي.

[1] محمد علي باشا: المسعود بن ابراهيم آغا القوللي (1769–1849)، حاكم مصر بين عامي 1805–1848، ووصف بانه مؤسس مصر الحديثة. ينظر: الرافعي. عبد الرحمن، "الزعامة الشعبية في السنوات الأولى من حكم محمد علي". تاريخ الحركة القومية، وتطور نظام الحكم، ج3 عصر محمد علي. القاهرة: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب. ص 39.

إشكالية البحث

على الرغم من غياب النفوذ العثماني عن الجزيرة العربية لقرابة ثلاثة قرون فقد توفرت مجموعة من الظروف والعوامل التي دفعت الدولة العثمانية للعمل على بسط نفوذها وسيطرتها على الخليج العربي في ظل الهيمنة البريطانية شبه التامة على شؤون الخليج، الأمر الذي فرض على الدولة العثمانية الدخول في صراع عسكري مع بريطانيا، وهو ما يطرح إشكالية حول طبيعة الصراع البريطاني العثماني في الخليج العربي ومستوياته ونتائجه وللإجابة على هذه الإشكالية نطرح التساؤلات التالية:

- كيف تطورت العلاقات بين الدولة العمانية وبريطانيا في إطار سياسة كلا الدولتين في الخليج العربي؟
- ماهي مقدمات الصراع البريطاني – العثماني؟
- كيف تطور هذاالصراع وما هي نتائجه؟

أهداف البحث

يسعى البحث إلى تسليط الضوء على العلاقات البريطانية العثمانية في إطار تبلور سياسة كلا الدولتين في الخليج العربي، وكذلك توضيح مقدمات الصراع والبيئة السياسية والجغرافية وتطور الأحداث في الخليج العربي وتبيان نتائجه

منهجية الدراسة

اعتمد البحث المنهج التاريخي الذي يقوم على جمع المادة التاريخية من المصادر والمراجع المختصة، ودراستها وتحليلها واستقراء ما أمكن من المعلومات التي تخدم موضوع الدراسة، ومن ثم صياغتها في قالب تاريخي، وتقديمها بشكل علمي مدروس.

أولاً: العلاقات البريطانية – العثمانية وسياسة كلا الدولتين تجاه الخليج العربي:

1- العلاقات البريطانية العثمانية:

تعود بدايات العلاقات البريطانية العثمانية إلى القرن السادس عشر / العاشر الهجري من خلال الامتياز الخاص بحرية التجارة الذي منح للتجار البريطانيين في الموانئ العثمانية، ذلك الامتياز الذي حصل عليه في عام 1579 التاجر البريطاني وليم هاربون[2] ممثلا لشركة تجار لندن، وبقيت العلاقات البريطانية العثمانية تقتصر على المصالح التجارية. وتميزت السياسة البريطانية تجاه الدولة العثمانية بعدم وجود ملامح محددة حتى أواخر القرن الثامن عشر / الثاني عشر الهجري لكن التطورات التي شهدتها السياسة الدولية دفعت بريطانيا إلى إعادة النظر في سياستها تجاه الدولة العثمانية، وفي مقدمة هذه التطورات توقيع معاهدة صلح كوجك كينارجة[3] في 21 تموز 1774بين روسيا والدولة العثمانية بعد نهاية الحرب التي وقعت بينهما بين عامي 1768 – 1774، وقد حققت روسيا بموجب هذه المعاهدة مكاسب إقليمية وامتيازات على حساب الدولة العثمانية، وقد اعتبرت بريطانيا أن شروط هذه المعاهدة تشكل خطراً على طرق مواصلات بريطانيا في الشرق (في الدولة العثمانية) والتي تشكل حاجزاً بين روسيا والمصالح الحيوية البريطانية.[4]

[2] وليم هاربورن: تاجر بريطاني وأول سفير لبريطانيا في الدولة العثمانية عام 1578، موقع المعرفة www.marefa.org

[3] معاهدة كوجك كينارجة: هي معاهدة سلام بين روسيا والدولة العثمانية عقدت في 21 تموز 1774م في معسكر قرب قرية كيتشوك كاينارجي التي تقع في بلغاريا الحالية، جاءت المعاهدة في 28 مادة بالإضافة لمادتين منفصلتين، وبمقتضاها انفصلت خانية القرم عن الدولة العثمانية وأصبحت دولة مستقلة، موقع المعرفة www.marefa.org

[4]بهنان. حنا عزو، العلاقات البريطانية التركية1936–1939،رسالة دكتوراه غير منشورة،جامعة الموصل–كلية التربية،2005، ص2–3.

نظر البريطانيون بعين القلق لسياسة روسيا التوسعية في الدولة العثمانية وأدركوا ضرورة تبني سياسة مماثلة تجاه الدولة العثمانية الأمر الذي أدى إلى تحول حقيقي في سياسة بريطانيا تجاه الدولة العثمانية، وتعززت هذه السياسة خلال الاحتلال الفرنسي لمصر سنة 1789 وانطوى عليه من تهديد محتمل للمصالح البريطانية في الهند ومن ثم تحطيم الامبراطورية البريطانية في الشرق، لذا عملت بريطانيا كل ما بوسعها لطرد الفرنسيين من مصر فساندت العثمانيين عسكريا في مواجهة الحملة الفرنسية على مصر ونجحت في حمل الفرنسيين على مغادرة مصر بموجب صلح أميان في 25 حزيران 1802.[5]

تطورت سياسة بريطانيا تجاه الدولة العثمانية نتيجة سياسة روسيا التوسعية وحروبها ضد الدولة العثمانية التي كانت تنتهي بمكاسب إقليمية لصالح روسيا، فعملت بريطانيا على مواجهة السياسة الروسية التوسعية وتقليص مكاسبها، وبرزت هذه السياسة عندما وقفت إلى جانب ثورة اليونانيين ضد العثمانيين 1821 خشية تغلغل النفوذ الروسي في اليونان الأمر الذي يعرض المصالح البريطانية فيها للخطر. وعندما شكل تمرد محمد علي باشا تهديدا لعرش الدولة العثمانية رفض الأوروبيون دعوة السلطان العثماني لمساعدته عسكرياً في مواجهة محمد علي باشا، فاستغلت روسيا الفرصة ولبت الدعوة وأرسلت قواتها وأساطيلها ابتداءً من 20 شباط وحتى 23 نيسان 1833 إلى الساحل الآسيوي لمضيق البوسفور، الأمر الذي دفع بريطانيا وفرنسا للضغط على كل من السلطان العثماني محمود الثاني ومحمد علي باشا للموافقة على عقد الصلح. وفعلا عقد الصلح بموجب معاهدة كوتاهية في أيار 1833 وأدى هذا الصلح إلى انسحاب القوات الروسية من مناطق تواجدها[6].

قامت روسيا قبل الانسحاب بإجبار السلطان العثماني على توقيع معاهدة دفاع مشترك (معاهدة هنكاراسكله سي في 8 تموز 1833) تضمنت بنداً سريا يقضي بتنازل روسيا عن حقها في الحصول على المساعدة العسكرية من الدولة العثمانية مقابل موافقة الأخيرة على إغلاق مضيق الدردنيل في وجه السفن الحربية الأجنبية، وقد أدركت بريطانيا مدى خطورة هذا التحالف السري ولذلك وجهت مذكرة احتجاج إلى الحكومة العثمانية على المصادقة على تلك المعاهدة كما شاطرت فرنسا بريطانيا وجهة نظرها.[7]

شهدت السنوات اللاحقة 1834–1838 تطوراً وإن كان بطيئاً ساهم في تقارب وجهات النظر بين بريطانيا والدولة العثمانية والتنسيق فيما بينها في مواجهة الخطر المصري وإبعاد نفوذها المتنامي في الدولة العثمانية، ففي سنة 1834 أسست أول سفارة عثمانية في لندن وكان للتقارير التي أرسلها مصطفى رشيد باشا من لندن خلال سنتي 1836–1837 عن الموقف البريطاني المساند للحكومة العثمانية ضد محمد علي باشا وحثه على ضرورة تقوية علاقات الدولة العثمانية مع بريطانيا كان لها الأثر البالغ في تقرب السلطان محمود الثاني 1808–1839[8] من بريطانيا. وكذلك عقد

[5] شكري. محمد فؤاد، الصراع بين البرجوازية والإقطاع 1789 – 1848، مج 2، مؤسسة الهنداوي، القاهرة–مصر 2012، ص 21.

[6]غازي. بشرى، قوري. مريم، محمد علي والنهضة في مصر (1769 – 1849)، رسالة ماجستير، جامعة 8 ماي– الجزلئر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية– قسم التاريخ، العام الدراسي 2015–2016، ص 12.

[7] جرانت. أ.ج، تمبرلي. هارولد، تاريخ أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين 1789 – 950، ترجمة بهاء فهمي، الطبعة الأولى، مؤسسة سجل العرب، ص 349.

[8] السلطان محمود الثاني (1785 – 1839) ابن السلطان عبد الحميد الأول وهو السلطان الثلاثون من سلاطين آل عثمان تبوأ السلطة في العام 1808، من أبرز أعماله القضاء على الإنكشارية (الواقعة الخيرية) والتنظيمات. زيدان جرجي، تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، الجزء الأول، مؤسسة الهنداوي، القاهرة–مصر 2012، ص 71.

معاهدة تجارية بين الدولتين في بالطا ليمان في 16 آب 1838 تقرر بموجبها إلغاء جميع الاحتكارات التجارية في الدولة العثمانية بما في ذلك مصر والتي كان قد أقامها محمد علي باشا. فضلاً عن ذلك تم عقد اتفاق تعاون عسكري بين الدولتين تعهدت بريطانيا بموجبه تدريب القوات البحرية العثمانية وإجراء المناورات البحرية المشركة، وإرسال ضباط بريطانيين إلى استنبول للتعاون في ميدان التدريب التقني علماً بأن هذا التعاون لم يصل إلى معاهدة تحالف رسمية.[9]

عندما تجدد الصراع بين محمد علي والدولة العثمانية ساند الجيش البريطاني الجيش العثماني وتمكن الجيشان من هزيمة محمد علي في بلاد الشام والسواحل المصرية، لكن بريطانيا أرادت حسم الصراع في ظل توافق أوروبي بالإضافة لروسيا ولذلك انتهى ذلك الصراع بتوقيع ميثاق لندن 15 تموز 1840 الذي نص على أن يكون نظام الحكم وراثياً في أسرة محمد علي باشا. وفي الوقت نفسه توصلت تلك الدول إلى اتفاق آخر بشأن المضائق التركية في 13 تموز 1841 منح بموجبه السلطان العثماني الحق في إغلاقها بوجه جميع السفن الحربية عندما تكون الدولة العثمانية في حالة سلم، وكان الهدف من وراء ذلك القضاء على الامتياز الذي كانت روسيا قد حصلت عليه بموجب معاهد هنكارأسكله سي.[10]

يمكن ملاحظة تطور موقف بريطانيا من المسألة المصرية في مرحلتها الثانية حيث برز موقف بريطاني أكثر حزماً، ويستند هذا التطور إلى إدراكها العميق لمصالحها الاستراتيجية والاقتصادية لدى الدولة العثمانية في ظل المنافسة الكبيرة من قبل روسيا، وتمثلت المصالح البريطانية في طرق مواصلاتها إلى مستعمراتها في الهند عبر الدولة العثمانية، بالإضافة للمصالح الاقتصادية في العلاقات التجارية بين الدولتين نظراً لحاجة الأسواق العثمانية للبضائع البريطانية الرخيصة الثمن والعالية الجودة وحاجة بريطانيا للمواد الخام العثمانية.[11]

حافظت بريطانيا على سياستها التقليدية تجاه الدولة العثمانية والتي تستهدف في بعدها الاستراتيجي منع روسيا من تحقيق أي مكاسب سياسية أو اقتصادية في الدولة العثمانية، ولذلك ساندت بريطانيا الدولة العثمانية خلال حرب القرم 1853 – 1856 للوقوف في وجه المطامع الروسية، وعرض قيصر روسيا على بريطانيا اقتسام الدولة العثمانية لكن بريطانيا رفضت وأيدتها فرنسا في موقفها هذا. أعقب ذلك إعلان الدولتين (بريطانيا وفرنسا) الحرب على روسيا في 28 آذار 1854 بعد أن دمرت الأخيرة الأسطول العثماني في البحر الأسود واستطاع الأسطولان البريطاني والفرنسي إلحاق الهزيمة بالأسطول الروسي في سيباستيبول في شبه جزيرة القرم 8 أيلول 1855.[12]

أرهقت حرب القرم خزينة الدولة العثمانية مما اضطرها للحصول على قروض من بريطانيا وفرنسا وفي سنة 1881 صدر مرسوم عثماني بإنشاء (إدارة الدين العام العثماني) الهدف منها الإشراف على الإجراءات اللازمة لإيفاء الدولة العثمانية لقروضها وانحصرت رئاسة مجلس الإدارة من ممثلي بريطانيا وفرنسا بالتناوب، كما كان لبريطانيا السبق في إنشاء أول مصرف في الدولة العثمانية (البنك العثماني) برؤوس أموال بريطانية صرفة وكان هدفه تشجيع التجارة

[9] غازي. بشرى، قوري. مريم، مرجع سابق، ص 15.

[10] غازي. بشرى، قوري. مريم، مرجع سابق، ص 15-16.

[11]حسن. لؤي عبد الرسول، سياسة بريطانيا تجاه منطقة الخليج العربي حتى قيام الحرب العالمية الثانية عام 1939، مجلة سر من رأى، المجلد 8، العدد 30، السنة الثامنة تموز 2022م، ص 135.

[12] فيض الله. جاوان حسين، حرب القرم 1853 – 1856 والعلاقات الروسية العثمانية، مجلة جامعة جيهان، مج 1، العدد 2، آب2017، ص 60.

البريطانية في منطقة الشرق الأدنى.[13] كما اهتمت بريطانيا أيضا بمد السكك الحديدية في الدولة العثمانية بهدف توفير طرق مواصلات سريعة لتجارتها، ففي سنة 1856 منحت شركة بريطانية امتيازاً لمد سكة حديد ما بين سميرنة (إزمير) – أيدن وكذلك سميرنة– القصبة و مرسين – طرسوس –أدنة.[14]

تدخلت بريطانيا إلى جانب الدولة العثمانية خلال حرب البلقان ومنعت القوات الروسية من احتلال استنبول وأجبرت كلاً من روسيا والدولة العثمانية على توقيع صلح سان ستيفانو في 13 آذار 1878 الذي أدى إلى استقلال رومانيا والصرب والجبل الأسود، ومنح البوسنة والهرسك وبلغاريا حكماً ذاتيا، وتنازل الدولة العثمانية لروسيا عن ولايات باطوم وقارص وأردهان.[15] وجدت بريطانيا أن هذا الصلح منح روسيا نفوذاً واسعاً في الدولة العثمانية وشاطرتها موقفها بقية الدول الأوروبية، فعقدت معاهدة برلين في 13 تموز 1878 لمنع الحرب بين بريطانيا وروسيا ونصت على احترام وحدة أراضي الدولة العثمانية وحرية الملاحة عبر المضائق التركية، إعادة مقدونيا إلى السيادة العثمانية، الموافقة على استقلال رومانيا والصرب والجبل الأسود ومنح بلغاريا الحكم الذاتي، إعطاء النمسا البوسنة والهرسك ومنح روسيا بسارابيا وقارص وأردهان.[16]

شكل مؤتمر برلين تحولاً كبيراً في طبيعة العلاقات البريطانية العثمانية فقد بدأت بريطانيا تتخلى تدريجياً عن سياستها السابقة في المحافظة على وحدة أراضي الدولة العثمانية بعد أن أدركت ضعف هذه الدولة وتيقنها أنها غير قادرة على استعادة سطوتها وقوتها بالرغم من محاولات الإصلاح التي جرت فيها منذ عهد السلطان سليم الثالث (1879–1807)[17] وحتى عهد السلطان عبد الحميد الثاني (1876–1909)[18]، فقامت بريطانيا نتيجة لتخليها عن سياستها السابقة تجاه الدولة العثمانية بإخضاع جزيرة قبرص طبقاً لاتفاقية قبرص التي أبرمتها مع الدولة العثمانية في 4 حزيران 1878 مقابل تعهد بريطانيا بالدفاع عن الأجزاء الآسيوية من الدولة العثمانية، ثم أقدمت على احتلال مصر 1882 وبدأت بتعزيز نفوذها في الخليج العربي حيث أعلنت حمايتها على الكويت بموجب المعاهدة التي أبرمت بينهما في 23 كانون الثاني 1899، وأدى هذا كله إلى خلق نوع من التباعد بين بريطانيا والدولة العثمانية مما دفع الأخيرة إلى التوجه صوب ألمانيا.[19]

[13] نوار. عبد العزيز سليمان، نعنعي. عبد المجيد، التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية، بيروت– لبنان 2014، ص 233–235.

[14] يحيى. جلال، تاريخ العلاقات الدولية في العصور الحديثة، دار المعارف، الاسكندرية مصر 1982، ص 544 – 548.

[15] مصطفى. أحمد عبد الرحيم، في أصول التاريخ العثماني، الطبعة الثانية، دار الشروق، بيروت–لبنان 1986، ص 233–234.

[16] قرم. جورج، أوروبا والمشرق العربي من البلقنة إلى اللبننة، الطبعة الأولى، دار الطليعة، بيروت–لبنان 1990، ص 23.

[17] السلطان سليم الثالث (1789– 1807) ابن السلطان مصطفى الثالث والسلطان الثامن والعشرون للدولة العثمانية. آصاف.عزتلو يوسف بك، تاريخ سلاطين بني عثمان، الطبعة الأولى، مؤسسة الهنداوي، القاهرة–مصر 2014، ص 17.

[18] السلطان عبد الحميد الثاني (1842 – 1909) هو السلطان عبد الحميد خان الثاني ابن السلطان عبد المجيد خان والسلطان الرابع والثلاثون للدولة العثمانية. أرياجي. سيف الله، السلطان عبد الحميد الثاني ومشاريعه الإصلاحية وإنجازاته الحضارية، الطبعة الأولى، دار النيل، القاهرة–مصر 2011، ص 17./ علي. أورخان محمد، السلطان عبد الحميد وأحداث عهده، ص 142–143

[19]بهنان. حنا عزو، مرجع سابق، ص 11 – 12.

2- السياسات العثمانية – البريطانية في الجزيرة العربية

أ- سياسة بريطانيا في الجزيرة العربية:

عملت بريطانيا على فرض سيطرتها على الخليج العربي نظراً لأهميته بالنسبة لمستعمراتها في الهند التي تمثل "درة التاج البريطاني" بالإضافة للموقع الاستراتيجي للخليج العربي. وقد استندت سياسة بريطانيا تجاه الخليج العربي منذ دخولها إليه على ركيزتين أساسيتين أولهما الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية، وثانيهما محاولة الإشراف على أمن واستقرار منطقة الخليج العربي، لكنها كانت تدرك أن تحقيق هذا الهدف يرتبط بشكل مباشر بتوسيع نفوذها ومصالحها الاقتصادية في المنطقة بالاعتماد على شركة الهند الشرقية مع العمل على منع أي منافسة تجارية من الشركات التجارية الأخرى والوقوف ضد الدول الاستعمارية التي تسعى للتغلغل ومنافستها في الخليج العربي.[20]

تمكنت بريطانيا من فرض سيطرتها على الخليج العربي بعد التخلص من المنافسة الفرنسية والهولندية، كما تمكنت من إنهاء التهديد البحري للقواسم من خلال عدة حملات بحرية، وما تبعها من توقيع معاهدة 18 كانون الثاني 1820 التي أصبحت الدعامة الأساسية القوية للنفوذ البريطاني في منطقة الخليج العربي' فقد منحت بريطانيا لنفسها الحق في الحكم في النزاعات البحرية بين مشايخ ساحل عُمان الشمالي وأجبرتهم على الحفاظ على السلم والهدوء وعدم السماح ببروز أية قوة بحرية عربية جديدة.[21]

لم تكتف بريطانيا بهذه المعاهدة وإنما سعت لعقد معاهدات دائمة مع مشايخ الساحل العماني الشمالي تسمح لها بفرض الحماية على المنطقة، وكان لها ذلك عام 1820 حيث تم توقيع معاهدة حظرت فيها على سائر مشايخ الساحل العماني الشمالي ورعاياهم الاشتباكات البحيرة وعقوبة من يقوم بها على أن تجدد هذه المعاهدة كل عام. ونتيجة رغبة شيوخ الساحل العماني الشمالي في سيادة السلام البحري لمدة أطول وقعت بريطانيا اتفاقية جديدة عرفت بـ "معاهدة السلام الدائم" مع شيوخ المنطقة في 1 حزيران عام 1843 يتم تجديدها كل عشر سنوات، وقد منحت هذه المعاهدة الجديدة بريطانيا إشرافاً مباشراً على شؤون المشيخات.[22]

تقود الدراسة التحليلية لهذه المعاهدة إلى نتيجة مفادها أنها لم تأت على ذكر الصراعات البحرية بين شيوخ وإنما كرّست هيمنة بريطانيا ونفوذها في منطقة الخليج العربي، الأمر الذي أدى إلى تخفيض عدد سفن المراقبة المكلفة بتأمين حماية الأسطول البريطاني في الخليج كما أعطت هذه المعاهدة لبريطانيا حق التدخل في الشؤون الداخلية للمشيخات، وحق استخدام السلاح لقمع أي تحركات تقوم بها شعوب وقبائل المنطقة، وكانت جهود بريطانيا تتمحور حول هدف جوهري يتمثل بتفكيك الإمارات العربية والوقوف بوجه أي حركة من حركات التوحيد السياسي لها.[23]

---

[20] حسن. لؤي عبد الرسول، مرجع سابق ص 139-140./ عبد الله. محمد مرسي، إمارات الساحل وعمان والدولة السعودية الأولى 1793-1818، الجزء الأول، المكتب المصري الحديث، القاهرة-مصر 1978، ص 101.

[21] الحلو. صادق ياسين، السياسة البريطانية تجاه المشيخات في الساحل العماني من المعاهدة الدائمة إلى المعاهد المانعة 1853 – 1892، مجلة الوثيقة، المجلد 28، العدد 53، كانون الثاني 2008، ص 91.

[22] ويلسون. آرنولد، تاريخ الخليج، ترجمة: محمد أمين، الطبعة الرابعة، وزارة الثقافة في سلطنة عُمان، مسقط-عُمان 2016، ص 341-342.

-Landen: Robert Geran, Oman Since 1856 Disruptive Modernization in a Traditional Arab Society, Princeton Legace Library, New Jersey-USA, 1967, P. 163.

[23] حسن. لؤي عبد الرسول، مرجع سابق، ص 141-142.

في 21 أيار 1853م / 1269 هـ تحولت المعاهدات التي وقعها شيوخ المنطقة مع بريطانيا إلى معاهدة دائمة بعد أن وقع جميع الحكام عليها لتدخل إمارات الخليج العربي في النصوص الرسمية كونها دول ذات سيادة مرتبطة بمعاهدات خاصة مع الحكومة البريطانية، وكان من أهم نتائج هذه المعاهدة أنها وضعت حداً لحروب البحر وضمان استمرار الهدنة بما يضمن مصالحها في المنطقة وذلك من خلال تشديد قبضة بريطانيا على مشيخات الخليج.[24]

شهدت الفترة التي أعقبت توقيع معاهدات عام 1853م / 1269 هـ، انخفاضاً واضحاً في الاضطرابات البحرية ومنعت بريطانيا أي محاولة لهيمنة قوة محلية على قوة أخرى أو قيام أي شكل من أشكال الاتحاد، ووقفت ضد أي ارتباط بين سلطة عُمان ومشيخات الساحل. وإمعاناً في سعي بريطانيا لمنع قيام أي اتحاد أو تعاون جزئي أو كلي بين المشيخات فقد قامت بعقد معاهدة جديدة مع شيوخ المنطقة في تموز 1892م / 1310 هـ، أُطلق عليها "الاتفاق الأبدي أو المانع" لأنها تمنع أي نفوذ في المنطقة غير النفوذ البريطاني، وقد تعهد الشيوخ بمقتضى هذه الاتفاقية بعدم الدخول في أية علاقات مع دولة أجنبية سوى بريطانيا، وألا يسمحوا لوكيل أي دولة أخرى بالبقاء في أراضيهم أو عدم التنازل لأية دولة أو رعاياها عن طريق البيع أو الإيجار أو الرهن أو التنازل باستثناء بريطانيا.[25]

بتوقيع هذه المعاهدة فقدت هذه الإمارات / المشيخات أي نوع من الاستقلال في سيادتها وأصبحت علاقاتها مع الآخرين تسير وفقاً لما تراه بريطانيا مناسباً لمصالحها وإستراتيجيتها في المنطقة، وبذلك تكون هذه المعاهدة قد حققت لبريطانيا سيطرة كاملة ومطلقة على مقدرات ساحل عُمان الشمالي لمدة تزيد على ثلاثة أرباع القرن، واستندت عليها للوقوف بوجه أي تطلعات ومنافسات دولية هناك، كما منعت الاتفاقية أيضاً أي تهديد لحدود الإمبراطورية البريطانية الهندية الشمالية وخطوط مواصلاتها مع أوروبا. وقعت الكويت في عام 1899م / 1317 هـ، اتفاقاً مماثلاً مع بريطانيا أدى إلى هيمنة بريطانيا على المنطقة وسعت إلى تحويلها إلى بحيرة بريطانية فسيطرت شركة الملاحة الهندية على النقل البحري في الخليج وكسبت امتيازات غير محدودة عبر تأسيسها مراكز لها في بعض أقطار الخليج، وبسبب ازدياد النشاط التجاري البريطاني فتحت بريطانيا فروعاً لمصارفها التجارية في المنطقة ومنها "البنك الشرقي Eastern„ Bank.[26]

ب– سياسة الدولة العثمانية في الجزيرة العربية

حاول العثمانيون فرض سيطرتهم على الجزيرة العربية من عام 1546م / 953هـ،، وخاضوا حروباً عديدة ضد البرتغاليين لكنهم فشلوا في فرض سيطرتهم العسكرية المباشرة واكتفوا بالسيطرة الاسمية غير الفعلية والولاء الديني الذي يكنه عرب الخليج للعثمانيين.[27]

أدى تراجع الحضور العسكري للأسطول العثماني في البصرة لصالح الوجود الكثيف والقوي للأسطول البريطاني، لذلك لم تمارس البصرة أي تأثير أو نفوذ في أوضاع الخليج لفترة طويلة لكن توسع أسرة أفراسياب[28] باتجاه الأحساء أدى إلى

[24] بيرني. جان جاك، ترجمة: نجدة هاجر– سعيد الغز، الطبعة الأولى، المكتب التجاري، بيروت–لبنان 1960، ص 128./ قاسم. جمال زكريا، الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوروبي الأول، دار الفكر العربي، القاهرة–مصر، ص 134.

[25] لوريمر. ج. ج، دليل الخليج – القسم التاريخي، الجزء الثاني، ص 341–342.

[26] حسن. لؤي عبد الرسول، مرجع سابق، ص 143–144.

[27] العيدروس. محمد حسن، السياسة العثمانية تجاه الخليج العربي في النصف الأول من القرن التاسع عشر، الطبعة 1، دار المتنبي للطباعة والنشر، أبو ظبي– الإمارات العربية المتحدة، 1994.، ص 9–12.

- Oshsenwald. William, Religion-Society and the State in Arabia: The Hijaz under Ottoman Control 1840-1908,Ohio State University 1984, P. 34

إخضاعها والسيطرة عليها حتى عام 1668م / 1079 عندما أعيدت البصرة إلى حكم السلطان المباشر بعد طرد أسرة أفراسياب منها، وأصبحت بغداد مسيطرة أيضاً على أمور الإحساء وإن كان حكمها المباشر في الغالب لـ"بني خالد".[29]

بدأت الدولة العثمانية منذ تلك الفترة تتغاضى عن تمدد النفوذ البريطاني في إمارات الخليج العربي لكن بقيت مجموعة من القوى تهيمن على الخليج العربي في هذه الفترة، فكان للقواسم أسطولهم البحري القوي في مياه الخليج العربي، وكذلك قوة سلطان عُمان البحرية في الخليج العربي والمحيط الهندي وشرق إفريقيا، بالإضافة إلى قوة بريطانيا البحرية والمتمثلة في مصالح شركة الهند الشرقية البريطانية. لكن نفوذ بريطانيا توسع وتدعم تدريجيا حتى أحكم سيطرته خلال القرن التاسع عشر على الإمارات العربية والبحرين وعُمان، بينما غاب الوجود العسكرية للدولة العثمانية بسبب انشغالها في مشاكلها وحروبها مع روسيا ومن ثم حربها مع فرنسا بعد احتلال نابليون لمصر 1798م / 1213هـ، وصراعها مع محمد علي باشا، كما لم تحظ الدولة العثمانية بوالٍ قوي على العراق يستطيع فرض سيطرته على الخليج العربي بعد مقتل سليمان باشا والي بغداد عام 1802.[30]

شهدت الجزيرة العربية حدثاً خطيراً تمثل في بروز السعوديين كقوة ضاربة في الخليج العربي بعد اعتناقهم الدعوة الوهابية، فإلى جانب سعيهم إلى توسيع نفوذهم عملوا على نشر دعوتهم الوهابية وتمكنوا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر/ الثاني عشر الهجري من السيطرة على نجد والمناطق المجاورة لها ومن ثم بدأوا يتطلعون إلى شواطئ الخليج العربي مع بداية القرن التاسع عشر / الثالث عشر الهجري. بدأ السلطان العثماني ينظر بعين القلق للحركة السعودية الجديدة وخاصة عندما تزايد نفوذهم الذي لم يعد يقتصر على الحجاز وإنما تخطاه إلى الشام وأطراف دمشق وبعض مناطق فلسطين مما هدد أمن الدولة العثمانية، لكن الحدث الذي دفع السلطان العثماني محمود الثاني للتحرك العسكري ضد القوة الصاعدة للسعوديين هو رسالة الأمير سعود بن عبد العزيز إلى السلطان العثماني بعد احتلال السعوديين لمكة المكرمة في نيسان 1803 وهو ما اعتبره السلطان تمرداً عليه وخروجاً على طاعته.[31]

استجاب والي مصر محمد علي باشا لطلب السلطان محمود الثاني بالتصدي للسعوديين عام 1811 وأرسل عدة حملات عسكرية لمحاربتهم ما بين عامي 1811– 1818 وتمكن من إسقاط الدولة السعودية الأولى باستيلاء ولده ابراهيم باشا على عاصمتها الدرعية. اتجه ابراهيم باشا بعد السيطرة على الدرعية نحو الإحساء وأخضعها ورفع يد داود باشا عنها. ولكون الإحساء جزءاً من الدولة العثمانية فإن تقرير تبعيتها من شأن السلطان العثماني فطلب داود باشا من السلطان العثماني أن يكف يد ابراهيم باشا عنها، لذلك أصدر السلطان محمود الثاني فرماناً إلى محمد علي باشا لإخلاء الأحساء فانسحب ابراهيم باشا منها وسلمها إلى عمال داود باشا ومن ثم استعاد بنو خالد الحكم في الأحساء بعد خروج ابراهيم باشا منها.[32]

---

[28] أسرة أفراسياب: نسبة إلى أفراسياب بن ترك بن نورين بن فرديون، حكمت هذه الأسرة البصرة بين عامي 1596– 1866م. صالح. محسن عدنان، إمارة إفراسياب ودورها السياسي في البصرة 1596–1668، المجلة الإسلامية الجامعة، العدد 34– 2015، ص 752– 762.

[29] نوار. عبد العزيز سليمان، داود باشا والي بغداد، دار الكاتب العربي، القاهرة–مصر 1968، ص 223.

[30] أبو حاكمة. أحمد مصطفى، تاريخ الكويت الحديث، الطبعة الأولى، دار ذات السلاسل، الكويت 1984، ص 28.

[31] نخلة. محمد عرابي، تاريخ الأحساء السياسي 1818–1913، دار ذات السلاسل، الكويت 1980، ص 33.

[32] القحطاني. عبد القادر حمود، دراسات في تاريخ الخليج العربي المعاصر،الطبعة الأولى، المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث، الكويت 2008، ص 122.

نظرت حكومة بريطانيا في الهند إلى الوجود المصري في شبه الجزيرة العربية باعتباره عاملاً مطمئناً وأنه فرصة جيدة لإيجاد إدارة منظمة على شواطئ الخليج العربي بغية التعاون معهم لقمع الملاحة العربي التي لا تلتزم بأنظمة الملاحة الدولية حسب المفهوم البريطاني، ولذلك سعت بريطانيا عبر الكابتن ج. فورستر سادلير[33] لإقناع محمد علي وابنه ابراهيم باشا بالهجوم على موانئ الإمارات العربية وتدمير قوة القواسم وبني ياس لأن أسطول الإمارات العربية البحري كان يشكل خطراً على المصالح والأطماع البريطانية في الخليج العربي لكن ابراهيم باشا رفض المقترحات البريطانية.[34]

ثانياً: أسباب الصراع البريطاني – العثماني في الجزيرة العربية

1- عودة الاهتمام العثماني بالأحساء:

برز اهتمام العثمانيين بالخليج العربي عبر ولاتهم في العراق الذين حرصوا على تأكيد نفوذهم هناك، فعندما هاجم المقيم السياسي البريطاني فلكس جونز الدمام التابعة للأمير فيصل بن تركي بعث أحمد توفيق باشا والي العراق في عام 1861 رسالة موجهة إلى كمبول القنصل البريطاني في بغداد احتج فيها على سياسة فلكس جونز، موضحاً أن الأمير فيصل قائمقام عثماني وأن الدمام أرض عثمانية لا يحق للبريطانيين مهاجمتها. ونقل كمبول هذه الرسالة إلى كل من السفير البريطاني في استنبول وإلى حاكم الهند العام، لكن كمبول أرفق الرسالة بتعليق يتضمن إقراره بتبعية الأمير فيصل للدولة العثمانية وأن منطقة الدمام تابعة له وهذا يعني بأن الأمير فيصل بن تركي كان قائمقام عثماني.[35]

بعد وفاة الأمير فيصل تولى ولده عبد الله قائمقامية نجد العثمانية والذي انتهج سياسة جديدة في نجد تقوم على التدخل في الشؤون الداخلية لعُمان، فجاء الرد البريطاني بقصف مدفعية الأسطول البريطاني لقلعة الدمام في شباط 1866 على ساحل الأحساء احتجاجاً على سياسة عبد الله بن فيصل الذي أرسل في 29 آذار 1866 وفداً برئاسة عبد العزيز بن سويلم إلى والي العراق نامق باشا ليطلب منه العون والمساعدة لصد الاعتداءات المتكررة التي تتعرض لها سواحل بلاده من قبل السلطات البريطانية، لكن نامق باشا اكتفى بإرسال رسالة إلى كمبول القنصل البريطاني في بغداد تحمل احتجاجاً على تلك الأعمال وطلب إليه أن ينقل احتجاجه إلى حكومة الهند.[36]

على الرغم من أن كمبول نقل احتجاج والي العراق إلى السفير البريطاني في استنبول إلا أنه كان يراقب بحذر نشاط العثمانيين في الخليج العربي، فقد بعث في 23 كانون الثاني 1867 رسالة إلى وزير الدولة في حكومة الهند يخبره فيها بأن نامق باشا قما بتوسيع سلطاته لتشمل الكويت والزبير، وأوضح كمبول بأنه إذا قام نامق باشا بفرض نظام إداري بالقوة في هذه المناطق فإن السكان سيطلبون الحماية.

لقد مثلت هذه الرسالة دعوة للحكومة البريطانية في الهند للاهتمام بشؤون الكويت حتى لا تقع تحت النفوذ العثماني المباشر وحتى لا ينطلق العثمانيون منها إلى المناطق العربية الأخرى في الخليج العربي، وتُظهر ردة الفعل البريطانية

[33] جورج فرسترسادلير: هو قائد الفوج 47 في سلاح المشاة البريطاني. سادلير. جورج فورستر، مذكرات من رحلة عبر الجزيرة العربية خلال عام 1819، ترجمة. أنس منصور – عدنان الرفاعي، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة–مصر 2013، ص 3.

[34] العيدروس. محمد حسن، السياسة العثمانية تجاه الخليج العربي في النصف الأول من القرن التاسع عشر، مرجع سابق، ص 32. / سادلير. جورج فورستر، مذكرات من رحلة عبر الجزيرة العربية خلال عام 1819، مرجع سابق ، ص 166.

[35] نخلة. محمد عرابي، مرجع سابق، ص 153.

[36] العيدروس. محمد حسن، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، الطبعة الثانية، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، جامعة الكويت 1998، ص 166-167.

تجاه ولاة العراق وسياساتهم في الخليج العربي القلق البريطاني من محاولات الدولة العثمانية تجديد نشاطها ومد نفوذها إلى أطراف دولتها في الساحل الغربي من الخليج العربي.[37]

2- مقدمات الصراع البريطاني – العثماني

تخلى محمد علي عن الخليج العربي بعد انسحاب ابراهيم باشا وعودته إلى مصر وترك أمر الخليج لأبنائه فانتهزت بريطانيا الفرصة وتحركت لملئ الفراغ السياسي والعسكري الناجم عن انسحابهم من الخليج العربي، وبدأت تُظهر أطماعها في المنطقة واتخذت سياسة العنف والشدة في العقدين الأول والثاني من القرن التاسع عشر / الثالث عشر الهجري، وشنت قطع الأسطول البريطاني هجوماً مدمراً على موانئ الإمارات وخاصة مدينة رأس الخيمة أواخر عام 1819 والتي استبسلت في الدفاع حتى سقطت حيث فرضت بريطانيا شروطها واتفاقياتها على حكام الإمارات وبعدها فرضت سيطرتها على الخليج العربي.

أدت هذه التطورات في الخليج إلى إثارة مخاوف كل من السلطان العثماني ووالي العراق داود باشا ووالي مصر محمد علي باشا نظراً للتحول الكبير في سياسة بريطانيا تجاه الخليج العربي والتي بدأت تقود المنطقة إلى مستقبل غامض، فالدولة العثمانية وولاياتها بغداد ومصر لم يكن لديهما أسطول بحري في الخليج العربي، في الوقت الذي بسطت بريطانيا سيطرتها على البلاد الساحلية الهامة في الجزيرة العربية والسواحل المطلة على باب المندب ومضيق هرمز.[38]

كان السلطان العثماني وداود باشا قلقين من امتداد أطماع بريطانيا إلى الأحساء، وخشي محمد علي من وصول البريطانيين إلى مصر عن طريق البحر الأحمر وباب المندب، ونظراً لأن الخطر كان يهددهم جميعاً ازدادت وتيرة التواصل بين السلطان العثماني وداود باشا ومحمد علي باشا لتتبع تحركات البريطانيين في الخليج العربي وعملوا على إيجاد تعاون بينهم لمقاومة الأطماع البريطانية بكل إمكاناتهم. أخذ داود باشا يكتب لمحمد علي عن عدد السفن البريطانية التي أبحرت من بومباي ويراقب خط سيرها ويكتب عن الأحداث والتحركات البريطانية في الخليج العربي، مما أدى إلى سوء العلاقة بين داود باشا والوكيل السياسي البريطاني في بغداد "ريتش" والتي انتهت بطرده من العراق.[39]

أما بالنسبة لمحمد علي فقد واجه التطورات في الخليج العربي عسكرياً حيث عادت القوات المصرية إلى نجد في كانون الأول 1838 ويعد وصول القوات المصرية إلى سواحل الخليج العربي من أبرز الأحداث السياسية التي شهدتها المنطقة، وكان من أهم نتائج هذه الحملة سقوط الدولة السعودية الثانية. أقام محمد علي أيضا اتصالات مع الزعماء المحليين واعتمد عليهم لبسط نفوذه في الخليج والجزيرة العربية فعين الأمير خالد بن سعود نائباً عنه في الرياض واستخدم موظفي الدولة السعودية البارزين كـ سعود بن مطلق للتوغل في عُمان، كما أقام خورشيد باشا حامية مصرية في القطيف على شواطئ الأحساء واتخذها مركزاً للاتصال بالإمارات الساحلية وخاصة البحرين.[40]

أدت انتصارات محمد علي في الجزيرة العربية إلى إثارة الذعر لدى المسؤولين البريطانيين الأمر الذي أدى إلى تبني بريطانيا موقفاً مغايراً تجاه مصر خلافاً لموقفها السابق حيث أخذت ترى أن محمد علي يمثل "قوة وطنية" تسيطر على

[37] المرجع السابق، ص 167.

[38] نوار. عبد العزيز سليمان، داود باشا والي بغداد، مرجع سابق، ص 131.

[39] المرجع السابق، ص 136.

[40] قاسم. جمال زكريا، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، الجزء الأول، دار الفكر العربي، القاهرة–مصر 1997، ص 453.

البحر الأحمر وقد تتجه إلى الخليج العربي لذلك من الخطورة على مصالحها أن يمتد نفوذه إلى الفرع الثاني الذي يصل بين المحيط الهندي وأوروبا. وتبدلت أيضاً نظرتها ووضعها في الخليج العربي فقد اتخذت سياسة خاصة بمنع أي "قوى وطنية" كبيرة نسبياً أن تتوسع على حساب الإمارات الصغيرة وطبقت هذه السياسة تجاه مصر وحالت دون توسعها تجاه الإمارات العربية.[41]

بدأت بريطانيا منذ عام 1839 العمل جدياً على تحطيم قوة محمد علي ونفوذه في الخليج العربي وخاصة في المناطق التي تعدّها حيوية وذات أهمية خاصة لمواصلاتها من بريطانيا حتى مستعمراتها في الهند، مثل جنوب الجزيرة العربية وسواحل اليمن الجنوبية وعُمان والخليج العربي، وتنفيذاً لهذا الهدف احتل بريطانيا عدن عام 1839 وهددت باستخدام القوة لوقف نشاط محمد علي في الخليج العربي كما وطدت نفوذها وسلطاتها مع كثير من الأمراء والشيوخ في تلك المنطقة.[42]

نظرت بريطانيا إلى الوجود المصري في الخليج والجزيرة العربية باعتباره خطراً يهدد وجودها ومصالحها في المنطقة وبالتالي أخذ البريطانيون يعملون على إخراج المصريين من هناك، ولم يدخروا جهداً في التخطيط واقتناص الفرص لتحقيق أهدافهم، قد لاحت للساسة البريطانيين والمهتمين بشؤون الخليج فرصة ثمينة عندما نشبت الأزمة المصرية – العثمانية 1839 – 1841 وعلقت بريطانيا عليها آمالاً كبيرة فعملت على تأليب الدول الكبرى ضد محمد علي وانضمت إلى جانب السلطان العثماني وتدخلت بقواتها ضد القوات المصرية في سورية في تشرين الثاني 1840 ما أدى لهزيمة المصريين.[43]

نجحت بريطانيا في بلورة موقف أوروبي معادي لمحمد علي باشا فدعت إلى عقد مؤتمر دولي في لندن حضره ممثلون عن روسيا والنمسا وبروسيا والدولة العثمانية، وكان من أهم نتائج هذا المؤتمر توجيه إنذار لمحمد علي يطالبه بسحب قواته العسكرية من الخليج الجزيرة العربية وفلسطين وبلاد الشام والأناضول كما تضمن الإنذار التهديد باستخدام القوة العسكرية، فاستجاب محمد علي باشا للإنذار الأوروبي وأصدر أوامره بانسحاب الجيش المصري من المناطق المذكورة تنفيذاً لمعاهدة لندن 1840.[44]

حاول العثمانيون بعد انسحاب القوات المصرية من الخليج والجزيرة العربية السيطرة على الأقاليم التي كانت تحت سيطرة محمد علي باشا فقد أبدى والي العراق العماني علي رضا باشا اهتماماً خاصاً بالخليج العربي وحاول فرض النفوذ العثماني في الخليج مما اضطر إلى الدخول في مواجهة مع البريطانيين لكن بعد عزل علي رضا باشا عام 1841 قلّ اهتمام العثمانيين بالخليج العربي عامة والأحساء خاصة وتركوا بذلك الباب مفتوحاً على مصراعيه لتدخل القوى الطامعة في شؤون المنطقة وخاصة الاستعمار البريطاني.[45]

ثالثاً: تطور الصراع البريطاني العثماني في الجزيرة العربية:

[41] كيلي. جون. ب، بريطانيا والخليج العربي 1795–1870، ترجمة: محمد أمين عبد الله، الجزء الثاني، وزارة التراث القومي والثقافة في سلطنة عُمان، ص 553.

[42] درويش. مديحة أحمد، تاريخ الدولة السعودية حتى الربع الأول من القرن العشرين، دار الشروق، ص 61–62.

[43] العيدروس. محمد حسن، السياسة العثمانية تجاه الخليج العربي في النصف الأول من القرن التاسع عشر، مرجع سابق، ص 40–43.

[44] درويش. مديحة احمد، مرجع سابق، ص 63.

[45] نخلة. محمد عرابي، مرجع سابق، ص 148.

1- حملة مدحت باشا على الأحساء 1871

حرص مدحت باشا بالفعل منذ توليه ولاية العراق على تبني فكرة رجال الإصلاح العثمانيين الذين كانوا يدعون إلى التوجه بأنظارهم إلى الخليج العربي لتعويض ما خسرته الدولة في البلقان وأخذ مدحت باشا على عاتقه مد سيطرة الدولة العثمانية على الساحل الغربي من الخليج العربي. وجد مدحت باشا في الصراع على السلطة في نجد بين عبد الله بن فيصل وأخيه سعود فرصة سانحة لكي يحقق أهدافه وذلك هندما تمكن سعود من إقصاء أخيه عن السلطة فراح الأخير يستنجد بوالي العراق الذي بدأ على الفور بالاستعداد لإرسال حملة عسكري إلى الأحساء ونجد هدفها الظاهري إعادة عبد الله بن فيصل للحكم ذلك أن الدولة العثمانية اعتبرته حاكماً شرعياً معيناً من قبلها كقائمقام لنجد وتوابعها.[46]

أعلن مدحت باشا أن هدف الحملة تثبيت عبد الله بن فيصل كقائمقام عثماني وأكد أن ليس هناك نية للاستيلاء على نجد بل لتوثيق الروابط القائمة بينها وبين الدولة العثمانية وكبح جماح سعود بين فيصل وإنهاء أعماله العدوانية.[47]

أجرى مدحت باشا استعداداته بتكتم شديد وبسرعة فائقة على غير عادة الولاة العثمانيين إذ حذر مدحت باشا أتباعه من وصول المعلومات للبريطانيين، وعلمت السلطات البريطانية بالحملة أواخر كانون الأول 1870 وحاولت منعها ولكن عندما تأكدت أن لا مفر منها راحت تستفسر عن وجهتها. انتاب السلطات البريطانية قلق شديد لأنها كانت قد تلقت في آذار من العام 1870 تصريحاً خطيراً لمدحت باشا اعتبر فيه أن البحرين تابعة لنجد وأنها بدورها تابعة للدولة العثمانية ولذا أصبحت مهمة السلطات البريطانية أن تعرف قبل كل شيء فيما إذا كانت الحملة ستتعرض للبحرين أم لا؟.[48]

عندما بدأت سفن الحملة بالإبحار من البصرة تجاه ساحل الأحساء أبرق المقيم البريطاني في بغداد هربرتدسبراو إلى السفير البريطاني في استنبول هنري إليوت قائلاً: "إنه يقال لو نجحت حملة نجد فإنها ستسير لاحتلال البحرين وساحل عُمان"، وبعد أن اتصل إليوت بالمسؤولين العثمانيين عاد من جديد يتصل بـ هربرتدسبراو وبوزارة الخارجية البريطانية معلناً أن البابا العالي أكد له أنه لا يعتزم التعرض لتلك البلدان. في 12 أيار 1871 التقى المستر بيساني السكرتير الأول في السفارة البريطانية في استنبول بالصدر الأعظم علي باشا وقدم له مذكرة أخبره فيها بأن المعلومات الواردة إليه من بغداد تفيد بأن مدحت باشا يحاول أن يجذب انتباه الباب العالي إلى ما يحدث في نجد وما وراءها من الأقاليم ويرغب في بسط نفوذه الحقيقي على البحرين وعُمان والقبائل العربية المستقلة على الساحل العُماني.[49]

باتت سياسة الدولة العثمانية تثير مخاوف حكومة الهند البريطانية إذ سيتعرض نفوذها للخطر في حال نجاح العثمانيين بالتوغل باتجاه إمارات الخليج العربي، وللوقوف بوجه الأطماع العثمانية هذه قررت حكومة الهند البريطانية إتباع الأساليب الدبلوماسية التي تجنبها الصدام العسكري بالدولة العثمانية وذلك بالإيحاء للعثمانيين بأن البحرين ترتبط بمعاهدات دائمة مع بريطانيا، وفي هذا السياق أوعزت الحكومة البريطانية إلى القنصل العام في بغداد هربرت دسبراو في تموز 1871 بلقاء والي بغداد مدحت باشا والتأكيد له على ضرورة المحافظة على استقلال البحرين التي ترتبط بعلاقات تعاهدية مع بريطانيا. وانطلاقاً من سياسة بريطانيا في إبقاء الأسر الحاكمة في الخليج العربي خارج نطاق نفوذ قوىً أخرى وبناءً على ذلك أصدرت حكومة الهند تعليماتها إلى سفنها المرابطة بالقرب من البحرين بمراقبة تحركات

---

[46] نوار. عبد العزيز سليمان، تاريخ العراق الحديث، دار الكاتب العربي، القاهرة-مصر 1968، ص 413-417.

[47] قاسم. جمال زكريا، الخليج العربي – دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوروبي الأول، دار الفكر العربي، القاهرة-مصر، ص 181.

[48]المرجع السابق، ص 181-182.

[49] نخلة. محمد عرابي، مرجع سابق، ص 167.

العثمانيين ومنعهم من التعرض لها، حيث كانت بريطانيا تدرك أن والي العراق مدحت باشا يتطلع إلى جعل البحرين ضمن الأقاليم التابعة للدولة العثمانية.[50]

في خضم هذه الأحداث وما تتطلبه من موقف حازم مارست الحكومة البريطانية من خلال سفيرها في استنبول هنري إليوت ضغوطاً على الباب العالي، في حين أوعزت حكومة الهند البريطانية بدورها إلى القنصل العام في بغداد السير روبرت دسبراو بمتابعة الموضوع عن كثب، مما جعل مدحت باشا يصرح لـ دسبراو بأنه أصدر تعليماته لقائد الحملة نافذ باشا بعدم التعرض للبحرين إلا أن تلك التعهدات والتطمينات التي أعطيت للحكومة البريطانية لم تمنع والي بغداد من محاولات التحرك في المنطقة بهدف إدخال البحرين ضمن النفوذ العثماني.[51]

بدأت الحملة بالزحف نحو القطيف وتمكنت من احتلالها منتصف سنة 1871 بعد معارك عنيف وأعلن قائد الحملة إن نجد وملحقاتها جزء من الإمبراطورية العثمانية وأن سبب هذه الحملة هو تمرد سعود على أخيه عبد الله المعّين قائمقاماً عثمانياً للبلد ويجب إعادته للسلطة، وتقدمت الحملة بعد ذلك باتجاه مدينة الدمام فاحتلتها ووضعت فيها حامية عثمانية ثم توجهت نحو الهفوف عاصمة إقليم الأحساء ودخلتها دون مقاومة تُذكر.[52]

بعد احتلال العثمانيين الأحساء بدأوا يراوغون في تسليمها إلى عبد الله بن فيصل مما اضطره للهروب خوفاً على حياته حيث أدرك أن العثمانيين كانوا يريدون الاحتفاظ بها تحت سلطتهم المباشرة، هكذا كانت النتيجة الأولى للحرب الأهلية بين الأخوين (سعود وعبد الله) هي ضياع الأحساء من يد آل سعود وبقيت تحت سيطرة العثمانيين حتى عام 1913.

بعد إكمال السيطرة على الأحساء بدأ مدحت باشا إعادة تشكيل الإقليم إدارياً حيث أصبح متصرفية يطلق عليها اسم لواء نجد وجعلها تابعة لبغداد وعين قائد الحملة الفريق محمد نافذ باشا متصرفاً للإقليم، وقسم ذلك اللواء إلى ثلاثة أقضية هي: قضاء الهفوف، قضاء القطيف، وقضاء قطر حيث عين عليه الشيخ جاسم بن ثاني كقائمقام، وبقيت الكويت خارج التبعية المباشرة للحكم العثماني حيث ترك مدحت باشا شؤونها لشيخها يحكمها وتركها دون حامية عثمانية.[53]

عاد مدحت باشا إلى بغداد عن طريق الكويت في كانون الأول 1871 دون تحقيق كل الأهداف المرسومة لحملته المتمثلة في بسط النفوذ العثماني على مياه الخليج العربي، إلا أنها نجحت إلى حد ما في توطيد علاقاتها بالساحل الغربي للخليج العربي وخاصة الأحساء ونجد وقطر لتبقى تحت حكم الباب العالي حتى العام 1913.[54]

[50] القرالة. عمر محمد جعفر، الطراونة. أحمد محمد حسن، التنافس البريطاني – العثماني على البحرين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مجلة دراسات – العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 46 – العدد 1 – ملحق 1 – 2019، ص 7–8.

-Onley. James, The Arabian Frontier of the British Raj – Merchants, Rulers,and the British in th Nineteenth Century Gulf, Oxford University Press, New York-USA 2007, P. 54.

[51] القرالة. عمر محمد جعفر، الطراونة. أحمد محمد حسن،مرجع سابق، ص 8

[52] قاسم. جمال زكريا، الخليج العربي – دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوروبي الأول، مرجع سابق، ص 181.

[53] الشريفي. حسين مخيف عبد الحسين، إقليم الأحساء – دراسة في أوضاعه الداخلية 1871–1913، مجلة مركز بابل، العدد الأول، حزيران 2011، ص 129.

- Emrenc. Cem, Remapping the Ottoman Middle East: Modemity,Imperial Bureaucracy and Islam, Bloomsbury Academic 2016, P.60-70.

[54]العيدروس. محمد حسن، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص 171–172.

2- الصراع البريطاني – العثماني حول منطقة العديد

كان لمشكلة خور العديد[55] دور رئيس في إثارة هذا التنافس بعدما انشقت قبيلة القبيسات عن بني ياس وسكنت في خور العديد عام 1869، وفي العام 1873 زار المنطقة وفد عثماني وعقد اتفاقاً مع السكان في منطقة العديد يتضمن دفع مبلغ يتراوح بين (40 – 50 روبية) كل سنة نظير السماح لهم بصيد اللؤلؤ في الساحل الذي تطل عليه العديد على أن يُدفع المبلغ إلى الشيخ قاسم آل ثاني حاكم قطر الذي يقوم بتسليمه إلى العثمانيين، ثم غادروا المنطقة دون أن يقيموا موقعاً عسكرياً لهم في المنطقة. مما أثار المخاوف البريطانية من أن يؤدي ذلك إلى تغلغل النفوذ العثماني عبر العديد إلى ساحل عُمان، فسارعت بريطانيا إلى مجابهة الموقف وأبلغت حاكم أبو ظبي بأنها تؤيد حقه في العديد كما أبلغت شيخ القبيسات بأنه ورعاياه يتبعون أبو ظبي وعليهم أن يعلنوا ذلك حتى لا يضطر حاكم أبو ظبي إلى تحقيق ذلك بالقوة، ولكن شيخ القبيسات أبلغ بريطانيا بأنهم مصممون على عدم الخضوع لحاكم أبو ظبي ويعتبرون أنفسهم مستقلين.[56]

أخذ رجال السياسة البريطانيون بطريقة جديدة وأكثر حذراً في ساحل عُمان والبحرين بعد حملة مدحت باشا على الأحساء، لذلك لم يتركوا فرصة دون انتهازها في تنبيه السلطات العثمانية إلى الاتفاقيات المبرمة بين بريطانيا وشيوخ القبائل في ساحل عُمان، كما حرصت بريطانيا على منع أي نفوذ أجنبي من التقدم نحوها. ورغم ذلك كله فلم يكن الساسة البريطانيون مطمئنين لنوايا العثمانيين بل بقي الشك يخالج نفوسهم رغم التطمينات العثمانية، وفي هذه الصدد كان جرانت مساعد المقيم السياسي البريطاني في مهمة استطلاعية على ساحل عُمان يظن بأن حاكم أبو ظبي قد يلبي الدعوة لزيارة الأحساء لما كان يعاني منه في نزاعه مع قبائل النعيم والبوشاس العُمانية في البريمي، وقبيلة القبيسات في العديد وإحساسه بأن بريطانيا قد تخلت عنه في معالجة هذه المسائل. وقد رفع جرانت تقريراً بما حصل عليه من معلومات لـ (روس) المقيم البريطاني في الهند الذي استنتج من هذا التقرير أن الظروف التي تحيط بحاكم أبو ظبي قد تودي به إلى الوقوع في دائرة النفوذ العثماني وخاصة أن السلطات العثمانية تعتبر أبو ظبي والبريمي من ممتلكات حاكم نجد مما يجعلها تعمل على انتهاز أية فرصة مواتية لتحقيق هذه الإدعاءات.[57]

أصبح البريطانيون أمام حقيقة أن بقاء القبيسات في العديد دون خضوعهم لحاكم أبو ظبي سوف يهيئ الفرصة للعثمانيين للتوسع إلى الجنوب من قطر، لذلك أخذ البريطانيون يمهدون لضم العديد بشكل نهائي إلى أبو ظبي، على أساس أن بقاء العديد بيد الشيخ زايد بن خليفة حاكم أبو ظبي حليف البريطانيين سيمنع العثمانيين من التوسع في المنطقة، كما أن التعامل مع الشيخ زايد أضمن لهم من التعامل مع الشيخ قاسم آل ثاني الذي قبل الحماية العثمانية، لذلك قام البريطانيون بين 1876 – 1877 بافتعال أعمال قرصنة قرب مياه العديد اتهموا بها قبيلة بني هاجر الخاضعة للنفوذ العثماني، بغية إظهار ضعف السيطرة العثمانية هناك واتخاذها مبرراً للتدخل في المناطق الخاضعة للنفوذ العثماني.[58]

[55] منطقة العديد: هو لسان من اليابسة يمتد في البحر جنوب دولة قطر على الحدود الإماراتية، موقع المعرفة www.marefa.org

[56] الوائلي. جزائري جليل عطيوي، النزاع البريطاني – العثماني حول منطقة العديد، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد 3، السنة 2- 2010، ص 136.

[57] العيدروس. محمد حسن، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص 172-173.

[58] الوائلي. جزائري جليل عطيوي، النزاع البريطاني – العثماني حول منطقة العديد، مرجع سابق، ص 137.

في شباط 1877 انتهزت حكومة الهند حادثة اعتداء سكان العديد عل زورق تابع لـ أبو ظبي عند عودته من مصائد اللؤلؤ لتؤكد رأيها في خطورة انفصال العديد عن أبو ظبي، فحاول البريطانيون عقد مصالحة بين السيخ زايد والقبيسات تقضي بعودة القبيسات إلى أبو ظبي لكن مساعيهم فشلت فأعد البريطانيون حملة على العديد مؤلفة من سفينة الحرب (تيسر) ومائة مركب وألف من رجال الشيخ زايد حيث تمكنت من دخول العديد في 30 آذار 1878 دون قتال، ذلك أن القبيسات تركوا منازلهم و لجأوا للشيخ قاسم آل ثاني حاكم قطر فأمر الشيخ زايد بتدمير ما تبقى من منازل وآبار فيما لم تكن ردود الفعل العثمانية على هذا العمل سوى احتجاج قدمه والي البصرة للسلطات البريطانية في الخليج العربي.[59]

أقام القبيسات في البدع حتى عام 1880 وعندما تصالحوا مع أبو ظبي سمح الشيخ آل ثاني بعودتهم إلى الشيخ زايد بن خليفة حاكم أبو ظبي مقابل تسديد الشيخ زايد للديون المترتبة عليهم للشيخ قاسم خلال إقامتهم في البدع. وجد الشيخ قاسم في عودة القبيسات إلى أبو ظبي تبدداً لآماله في إخضاع العديد لسلطته، فعمل على تفجير الصراع بينه وبين أبو ظبي ففي عام 1887 قام حاكم قطر بالهجوم على العديد عندما علم بتغيب حاكم أبو ظبي عن العدي واستولى عليها بمساعدة سفينة حربية عثمانية مما زاد في المخاوف البريطانية التي أيقنت بأن العثمانيين يقفون وراء تحركات حاكم قطر فاحتجت لدى السلطات العثمانية.[60]

شهد العام التالي صراعاً رهيباً بين أبو ظبي وقطر عندما قرر الشيخ زايد بن خليفة الانتقام من قاسم بن ثاني على ما قام به من أعمال عدائية ضد العديد فأرسل حملة كبيرة بقيادة ولده خليفة بن زايد دمرت الدوحة عام 1888 وقتل ابنه علي ماأثار حنق الشيخ قاسم وراح يجري اتصالات مع القوى الطامعة في ساحل عُمان والمناوئة لحاكم أبو ظبي مثل الرشيد والدولة العثمانية، وكتب يطلب منها العون لتجريد حملة باسم الباب العالي معرباً عن استعداده لإزاحة أي عوائق أمام تقدم النفوذ العثماني في تلك المنطقة والمتمثل في حاكم أبو ظبي الذي قال أنه يعتمد على بريطانيا في مناوئة العثمانيين الذين يسعون لإبعاد النفوذ البريطاني عن ساحل عُمان ومد نفوذهم إلى تلك الجهات. وجد العثمانيون في هذا العرض فرصتهم فقدموا له العون والمساعدة في هجومه على أبو ظبي في كانون الثاني 1889 ودارت بين الطرفي معركة طاحنة في موقعة سميت (خورة) نسبة إلى قلعة أبو ظبي، وقد مني الشيخ زايد بن خليفة بخسائر فادحة، وبذلك حقق حاكم قطر ما كان يصبوا إليه كما أنه أعطى الأمل للعثمانيين في السيطرة على ساحل عُمان.[61]

أدركت بريطانيا خطورة الموقف الذي أصبح يهدد مصالحها ولم تجد بداً من تقديم المساعدة لحاكم أبو ظبي، بالمقابل حصل الشيخ قاسم على الدعم الكامل من قبل الدولة العثمانية عبر واليها في البصرة. وفي ظل هذه الظروف أدركت السلطات البريطانية مخاطر الصدام مع العثمانيين فعملت على إيجاد تسوية سلمية بين الطرفين علها تستطيع من خلال هذه المصالحة استمالة شيخ قطر وإقناعه بالابتعاد عن الولاء للعثمانيين والانضواء تحت السيادة البريطانية،

[59] قاسم. جمال زكريا، الخليج العربي – دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوروبي الأول، مرجع سابق، ص 213. / الوائلي. جزائري جليل عطوي، مرجع سابق، ص 137.

[60] الوائلي. جزائري جليل عطيوى، مرجع سابق، ص 137. / قاسم. جمال زكريا، الخليج العربي – دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوروبي الأول، مرجع سابق، ص 160.

[61] العيدروس. محمد حسن، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مرجع سابق ص 167.

غير أنها فشلت في ذلك واستمرت المناوشات بين الطرفين تثور بين حين وآخر حتى أواخر عام 1890 حيث اكتفى الطرفان منذ ذلك العام بأسلوب الاحتجاجات الذي اتبعه العثمانيون والبريطانيون.[62]

حاول الشيخ قاسم إقناع البريطانيين بتأكيد سيادته على منطقة العديد إلا أن البريطانيين رفضوا طلبه وأصروا على عائدية منطقة العديد لـ أبو ظبي وأخبروا الشيخ قاسم بأن قرارهم لا رجعة فيه، وفي عام 1902 أعلنت الدولة العثمانية ضم العديد إلى قطر لكنهم عادوا عن قرارهم بسبب احتجاج بريطانيا، وفي عام 1905 اعترفت الحكومة البريطانية رسمياً بتبعية الأراضي المجاورة للعديد لـ أبو ظبي لكن ذلك لم يمنع العثمانيين من تأكيد سيادتهم على المنطقة وقرروا في العام 1910 إرسال مدير عثماني للعديد الأمر الذي أدى إلى احتجاج السلطات البريطانية إلا أن العثمانيين لم يترددوا واحتفظوا بسيطرتهم على المنطقة حتى قيام الحرب العالمية الأولى.[63]

الخاتمة

أدى بروز الدور العثماني خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر / الثالث عشر الهجري إلى تغيير موازين القوى في منطقة الخليج العربي الذي كانت بريطانيا تهيمن عليه بسلسلة من المعاهدات والاتفاقيات، ويتولى المقيم البريطاني في الخليج الإشراف ورعاية المصالح البريطانية هناك، وكان من أهم نتائج "الاندفاعة" العثمانية في الخليج العربي خلق حالة من الصراع البريطاني العثماني وخلصت دراسة هذا الصراع إلى النتائج التالية:

- أدركت السياسة البريطانية مبكراً أهمية منطقة الخليج العربي في تأمين طرق مواصلاتها إلى مستعمراتها في الهند، لذا استخدمت مختلف الوسائل الدبلوماسية والعسكرية للحفاظ على مصالحها ولجأت أحياناً إلى سياسة المكر والدهاء في تعاملها مع القوى المنافسة لها بغية الحفاظ على مركزها في المنطقة.
- تميزت سياسة بريطانية بالازدواجية تجاه حملات محمد علي إلى الجزيرة العربية ففي حين أيدت الدولة العثمانية في الحملة الأولى، احتجت لدى العثمانيين على حملة محمد علي الثانية والتي رأت فيها تهديداً لمصالحها في الخليج العربي.
- أعادت حملة محمد علي إلى الجزيرة العربية آمال الدولة العثمانية في إعادة السيطرة على الجزيرة العربية، ولذلك استغلت الدولة العثمانية الفراغ الذي تركه انسحاب محمد علي للعمل على إعادة سيطرتها على أجزاء من الخليج العربي.
- مثّل تولي مدحت باشا على العراق فرصة حقيقية لتحقيق الدولة العثمانية لأهدافها في التوسع في الخليج العربي نظراً للصفات التي تحلى بها مدحت باشا فهو صاحب شخصية قوية، نشيط، إصلاحي وموالي للدولة العثمانية في أهدافها التوسعية.
- نجحت حملة مدحت باشا في السيطرة على الأحساء على الرغم من الدعم الذي قدمته بريطانيا لخصومه، قام مدحت باشا بإعادة تنظيم الأحساء إدارياً وفق النظم العثمانية.
- عكَسَ الصراع بين حاكمي قطر وأبو ظبي حول منطقة العديد صراعاً بين الدولة العثمانية وبريطانيا، وقد أظهرت بريطانيا في الصراع تمسكها بسيطرتها على المناطق الحيوية بالنسبة لمصالحها والمتمثلة بالإمارات الساحل العُماني،

[62] قاسم. جمال زكريا، الخليج العربي – دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوروبي الأول، مرجع سابق، ص 173-174.

[63] الوائلي. جزائري جليل عطيوى، مرجع سابق، ص 139.

وتمكنت من فرض إرادتها بانتزاع منطقة العديد من حاك قطر الموالي للعثمانيين وضمها إلى أملاك حاك أبو ظبي الموالي لبريطانيا.

- على الرغم من الإنجازات التي حققتها الدولة العثمانية في صراعها على النفوذ في الخليج العربي، إلا أن هذه الإنجازات كانت غير قادرة على إعادة نهوض الدولة العثمانية واستعادة قوتها التي كانت قد فقدتها، ولا حتى تغيير نظرة الدول الأوروبية وفي مقدمتهم بريطانيا للدولة العثمانية.

– المصادر والمراجع:

1– أرباجي. سيف الله، السلطان عبد الحميد الثاني ومشاريعه الإصلاحية وإنجازاته الحضارية، الطبعة الأولى، دار النيل، القاهرة–مصر 2011.

2– آصاف. عزتلو يوسف بك، تاريخ سلاطين بني عثمان، الطبعة الأولى، مؤسسة الهنداوي، القاهرة–مصر 2014.

3– بهنان. حنا عزو، العلاقات البريطانية التركية 1936 – 1939، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل–كلية التربية، 2005.

4– بيربي. جان جاك، جزيرة العرب، ترجمة: نجدة هاجر – سعيد الغز، الطبعة الأولى، المكتب التجاري، بيروت–لبنان 1960.

5– جرانت. أ.ج، تمبرلي. هارولد، تاريخ أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين 1789 – 950، ترجمة بهاء فهمي، ط 1، مؤسسة سجل العرب.

6– أبو حاكمة. أحمد مصطفى، تاريخ الكويت الحديث، الطبعة الأولى، دار ذات السلاسل للطباعة والنشر 1984.

7– حسن. لؤي عبد الرسول، سياسة بريطانيا تجاه منطقة الخليج العربي حتى قيام الحرب العالمية الثانية عام 1939، مجلة سر من رأى، المجلد 8، العدد 30، السنة الثامنة تموز 2022م.

8– الحلو. صادق ياسين، السياسة البريطانية تجاه المشيخات في الساحل العماني من المعاهدة الدائمة إلى المعاهد المانعة 1853 – 1892، مجلة الوثيقة، المجلد 28، العدد 53، كانون الثاني 2008.

9– درويش. مديحة أحمد، تاريخ الدولة السعودية حتى الربع الأول من القرن العشرين، دار الشروق للنشر والتوزيع 1983.

10– زيدان. جرجي، تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، الجزء الأول، مؤسسة الهنداوي، القاهرة–مصر 2012.

11– سادلير. جورج فورستر، مذكرات من رحلة عبر الجزيرة العربية خلال عام 1819، ترجمة. أنس منصور – عدنان الرفاعي، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة–مصر 2013.

12– الشريفي. حسين مخيف عبد الحسين، إقليم الأحساء – دراسة في أوضاعه الداخلية 1871–1913، مجلة مركز بابل، العدد الأول، حزيران 2011.

13– شكري. محمد فؤاد، الصراع بين البرجوازية والإقطاع 1789 – 1848، المجلد الثاني، مؤسسة الهنداوي، القاهرة–مصر 2012.

14– صالح. محسن عدنان، إمارة إفراسياب ودورها السياسي في البصرة 1596–1668، المجلة الإسلامية الجامعة، العدد 34– 2015.

15- عبد الله. محمد مرسي، إمارات الساحل وعمان والدولة السعودية الأولى 1793-1818، الجزء الأول، المكتب المصري الحديث، القاهرة-مصر 1978.

16- علي. أورخان محمد، السلطان عبد الحميد وأحداث عهده، دار الوثائق، بغداد 1984.

17- العيدروس. محمد حسن، السياسة العثمانية تجاه الخليج العربي في النصف الأول من القرن التاسع عشر، الطبعة 1، دار المتنبي للطباعة والنشر، أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة، 1994.

18- العيدروس. محمد حسن، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، الطبعة الثانية، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، جامعة الكويت 1998.

19- غازي. بشرى، قوري. مريم، محمد علي والنهضة في مصر (1769 – 1849)، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة 8 ماي-كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية- قسم التاريخ، العام الدراسي 2015-2016.

20- فيض الله. جاوان حسين، حرب القرم 1853 – 1856 والعلاقات الروسية العثمانية، مجلة جامعة جيهان، مج 1، العدد 2، آب2017.

21- قاسم. جمال زكريا، الخليج العربي: دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوروبي الأول، دار الفكر العربي، القاهرة-مصر 1985.

22- قاسم. جمال زكريا، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، الجزء الأول، دار الفكر العربي، القاهرة-مصر 1997.

23- القحطاني. عبد القادر حمود، دراسات في تاريخ الخليج العربي المعاصر،الطبعة الأولى، المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث، الكويت 2008.

24- القرالة. عمر محمد جعفر، الطراونة. أحمد محمد حسن، التنافس البريطاني – العثماني على البحرين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مجلة دراسات – العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 46- العدد 1- ملحق 1 – 2019.

25- قرم. جورج، أوروبا والمشرق العربي من البلقنة إلى اللبننة، الطبعة الأولى، دار الطليعة، بيروت-لبنان 1990.

26- كيلي. جون. ب، بريطانيا والخليج العربي 1795-1870، ترجمة: محمد أمين عبد الله، الجزء الثاني، وزارة التراث القومي والثقافة في سلطنة عُمان.

27- لوريمر. ج. ج، دليل الخليج – القسم التاريخي، الجزء الثاني، ص 341-342.

28- مصطفى. أحمد عبد الرحيم، في أصول التاريخ العثماني، الطبعة الثانية، دار الشروق، بيروت-لبنان 1986.

29- نخلة. محمد عرابي، تاريخ الأحساء السياسي 1818-1913، دار ذات السلاسل، الكويت 1980.

30- نوار. عبد العزيز سليمان، نعنعي. عبد المجيد، التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية، بيروت- لبنان 2014.

31- نوار. عبد العزيز سليمان، تاريخ العراق الحديث، دار الكاتب العربي، القاهرة-مصر 1968.

32- نوار. عبد العزيز سليمان، داود باشا والي بغداد، دار الكاتب العربي، القاهرة-مصر 1967.

33- الوائلي. جزائري جليل عطيوي، النزاع البريطاني – العثماني حول منطقة العديد، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد 3، السنة 2- 2010.

34– ويلسون. آرنولد، تاريخ الخليج، ترجمة: محمد أمين، الطبعة الرابعة، وزارة الثقافة في سلطنة عُمان، مسقط–عُمان 2016.

35– يحيى. جلال، تاريخ العلاقات الدولية في العصور الحديثة، دار المعارف، الاسكندرية – مصر 1982.

References

1. ABDULLAH. Muhammad Morsi, The Emirates of the Coast, Oman, and the First Saudi State 1793-1818, Part One, The Modern Egyptian Office, Cairo-Egypt 1978.
2. ALI. Orhan Muhammad, Sultan Abdul Hamid and the events of his reign, Documents House, Baghdad 1984.
3. Al-AYDARUS. Muhammad Hassan, The Ottoman Policy towards the Arabian Gulf in the First Half of the Nineteenth Century, Edition 1, Dar Al-Mutanabi for Printing and Publishing, Abu Dhabi - United Arab Emirates, 1994.
4. Al-AYDARUS. Muhammad Hassan, History of the Modern and Contemporary Arab Gulf, second edition, appointed for human and social studies and research, Kuwait University 1998.
5. CORM. George, Europe and the Arab East from Balkanization to Lebanon, first edition, Dar Al-Tali'ah, Beirut-Lebanon 1990.
6. AL-HELOW. SadiqYassin, British policy towards the sheikhdoms on the Omani coast from the permanent treaty to the prohibitive treaty 1853 - 1892, Al-wathiqa magazine, Volume 28, Issue 53, January 2008.
7. ARBAJI. Saif Allah, Sultan Abdul Hamid II and his reform projects and civilizational achievements, first edition, Dar El-Nil, Cairo-Egypt 2011.
8. ASAF. Ezzatlu Yusuf Bey, History of the Sultans of BaniUthman, first edition, Al-Hindawi Foundation, Cairo-Egypt 2014.
9. BEHNAN. Hanna Ezzo, British-Turkish relations 1936-1939, unpublished doctoral dissertation, University of Mosul - College of Education, 2005.
10. BURPEE. Jean-Jacques, The Arabian Peninsula, translated by: NajdaHajar - Saeed Al-Ghaz, first edition, Commercial Bureau, Beirut-Lebanon 1960.
11. DARWISH. Madiha Ahmed, History of the Saudi State until the First Quarter of the Twentieth Century, Dar Al-Shorouk for Publishing and Distribution, 1983.
12. EMRENC. Cem, Remapping the Ottoman Middle East: Modemity,Imperial Bureaucracy and Islam, Bloomsbury Academic 2016.
13. FAYDULLAH. Javan Hussein, Crimean War 1853-1856 and Russian-Ottoman Relations, Cihan University Journal, Volume 1, Issue 2, August 2017.
14. GHAZI. Bushra, GORY. Maryam, Muhammad Ali and the Renaissance in Egypt (1769-1849), Master Thesis, Algeria, May 8 University - Faculty of Humanities and Social Sciences - Department of History, academic year 2015-2016.
15. GRANT. AJ, TEMPERLEY. Harold, A History of Europe in the Nineteenth and Twentieth Centuries 1789-950, translated by BahaaFahmy, 1st edition, Arab Register Foundation.
16. ABU-HAKIMA. Ahmed Mustafa, Modern History of Kuwait, first edition, Dar Zat Al-Salasil for Printing and Publishing, 1984.
17. HASSAN. Louay Abdel Rasoul, Britain's policy towards the Arabian Gulf region until the World War II 1939, Sirr Min Ra'a magazine, Volume 8, Issue 30, 8th year, July 2022 AD.
18. KELLY. John. B, Britain and the Arabian Gulf 1795-1870, translated by: Muhammad Amin Abdullah, Part Two, Ministry of National Heritage and Culture in the Sultanate of Oman.
19. LANDEN. Robert Geran, Oman Since 1856 Disruptive Modernization in a Traditional Arab Society, Princeton Legace Library, New Jersey-USA, 1967

20. LORIMRE.C.C, Gulf Directory - Historical Section, Part Two, pp. 341-342.
21. MUSTAFA.Ahmed Abdel-Rahim, On the Origins of Ottoman History, second edition, Dar Al-Shorouk, Beirut-Lebanon 1986.
22. NAKHLAH.Muhammad Orabi, The Political History of Al-Ahsa 1818-1913, That Al-Salasil House, Kuwait 1980.
23. NAWAR. Abdul Aziz Suleiman, NAÀNÀIE.Abdul Majeed, Contemporary History Europe from the French Revolution to the Second World War, Arab Renaissance House, Beirut- Lebanon 2014.
24. NAWAR. Abdul Aziz Suleiman, History of Modern Iraq, Dar Al-Kateb Al-Arabi, Cairo-Egypt 1968.
25. NAWAR. Abdul Aziz Suleiman, Daoud Pasha, the governor of Baghdad, Dar Al-Kateb Al-Arabi, Cairo-Egypt 1967.
26. ONLEY. James, The Arabian Frontier of the British Raj – Merchants, Rulers,and the British in th Nineteenth Century Gulf, Oxford University Press, New York-USA 2007
27. OSHSENWALD. William, Religion-Society and the State in Arabia: The Hijaz under Ottoman Control 1840-1908, Ohio State University 1984.
28. AL-QAHTANI. Abdel QaderHammoud, Studies in Contemporary Arab Gulf History, first edition, National Council for Culture, Arts and Heritage, Kuwait 2008.
29. AL-QARALAH. Omar Muhammad Jaafar, TARAWNEH.Ahmed Mohamed Hassan, British-Ottoman Rivalry over Bahrain in the Second Half of the Nineteenth Century, Studies Journal - Human and Social Sciences, Volume 46- Issue 1- Appendix 1- 2019.
30. QASIM. Jamal Zakaria, The Arabian Gulf: A Study of the History of the Arab Emirates in the Era of the First European Expansion, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo-Egypt 1985.
31. QASIM. Jamal Zakaria, History of the Modern and Contemporary Arab Gulf, Part One, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo-Egypt 1997.
32. SADLEIR. George Forster, Memoirs of a Journey Through Arabia Peninsula During the Year 1819, trans.Anas Mansour - Adnan Al-Rifai, Egyptian Book Authority, Cairo-Egypt 2013.
33. SALEH. Mohsen Adnan, The Emirate of Afrasiab and its Political Role in Basra 1596-1668, Al-Jami'ah Islamic Journal, No. 34- 2015.
34. AL-SHARIFI. Hussein Makhif Abdul Hussein, Al-Ahsa Province - a study of its internal conditions 1871-1913, Babel Center Magazine, first issue, June 2011.
35. SHUKRIE. Muhammad Fouad, The Conflict between the Bourgeoisie and Feudalism 1789-1848, Volume Two, Al-Hindawi Foundation, Cairo-Egypt 2012.
36. AL-WAELI. Jazaiere Jalil Atioui, The British-Ottoman Conflict Over Al Udeid Region, Lark Journal of Philosophy, Linguistics and Social Sciences, Issue 3, Year 2-2010.
37. WILSON. Arnold, History of the Gulf, Translated by: Muhammad Amin, Fourth Edition, Ministry of Culture in the Sultanate of Oman, Muscat-Oman 2016.
38. YAHYA. Jalal, History of International Relations in Modern Times, Dar Al-Maarif, Alexandria - Egypt 1982.
39. ZIDANE. Jurji, Biographies of Famous Eastern People in the Nineteenth Century, Part One, Al-Hindawi Foundation, Cairo-Egypt 2012.